العرب
الأحد 2021/09/05
السنة 44 العدد 12170

مصر تلوّح بتوظيف ورقة قبرص للحدّ من أدوات تركيا الإقليمية

القاهرة تراقب بقلق التحركات التركية في شمال قبرص

تقارب جديد

عكست القمة التي عقدها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي السبت مع نظيره القبرصي نيكوس أناستاسيادس تلويحا من القاهرة بتوظيف ورقة قبرص للحدّ من أدوات تركيا الإقليمية، خاصة أن مصر تتابع بقلق تحركات أنقرة التي توصف بالاستفزازية في شمال قبرص.

القاهرة – حملت القمة التي عقدها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ونظيره القبرصي نيكوس أناستاسيادس في القاهرة السبت، الكثير من الرسائل والمعاني والدلالات الإقليمية، أهمها ما هو موجه إلى تركيا التي تستضيف وفدا مصريا الثلاثاء والأربعاء المقبلين ضمن محادثات تصحيح مسار العلاقات بين البلدين.

وشدد السيسي في مؤتمر صحافي مشترك مع أناستاسيادس على ضرورة تعزيز التعاون مع قبرص وحرص بلاده على دعم القضية القبرصية ومصالحها في البحر المتوسط، وتعزيز آلية التعاون بين قبرص واليونان ومصر حول الملفات المشتركة، ودعا إلى احترام كافة الدول للقانون الدولي في شرق المتوسط.

كرم سعيد

مصر لن تتخلى عن قبرص أو تُفرّط في التحالف معها

ونشرت تركيا المزيد من الطائرات المسيرة في شمال قبرص مؤخرا في خطوة استفزازية جديدة أرادت منها تعزيز حضورها النوعي هناك، وربما جس نبض بعض القوى الإقليمية، وبينها مصر، واختبار عمق علاقاتها العسكرية بقبرص.

ولفتت مصادر لـ"العرب" في وقت سابق إلى أن مصر تتابع بقلق تحركات تركيا في شمال قبرص، غير أنها تنأى عن الاحتكاك بها في هذه القضية، لأنها من صميم اهتمامات المجتمع الدولي.

وتزايد التقارب بين مصر وقبرص واليونان على خلفية اكتشافات الغاز الواعدة في شرق المتوسط وتصاعد التوتر الإقليمي بعد قيام تركيا بالتنقيب في مناطق متنازع عليها مع كل من قبرص واليونان، وتشبثها بفرض إرادتها عبر ما يسمى بـ"دبلوماسية البوارج العسكرية"، التي أزعجت العديد من الدوائر الغربية.

وأكد الرئيس القبرصي السبت أن لدى بلاده إرادة مشتركة لتقوية الروابط السياسية والاقتصادية مع مصر، لافتا إلى أن أفعال تركيا تتعارض مع جميع القرارات الدولية، ومن الضروري حل القضية القبرصية، وفق قرارات مجلس الأمن.

ويبدو أن قبرص سوف تتحول إلى رقم مهمّ في التوازنات المصرية مع تركيا، وبعيدا عما يربط البلدين من تفاهمات إقليمية بشأن منتدى غاز شرق البحر المتوسط يمكن توظيفها في إطار ممارسة ضغوط على أنقرة التي تستخدم أسلحتها من دول وجماعات، فقبرص على علاقة غير ودية بأنقرة وتتعرض لمضايقات متواصلة بسبب توجهات تركيا العدائية لها.

وتراجعت أوجه الصدام الظاهر بين القاهرة وأنقرة في بعض القضايا، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى ثابت ومستقر، لأن تركيا لم تدخل تعديلات كبيرة على سياساتها الخارجية، خاصة في الأزمة الليبية، بما يستجيب للشروط المصرية.

وأدى هذا التعثر إلى عدم البناء على جولة المشاورات الاستكشافية الأولى التي عقدت في القاهرة أوائل مايو الماضي بين وفدين من وزارتي الخارجية في البلدين، وبدت أنقرة أكثر استقواء بما تملكه من أوراق إقليمية تمثل قلقا لمصر.

ويقول مراقبون إن تطوير علاقات مصر مع كل من قبرص واليونان بات يتجاوز التعاون بشأن غاز شرق المتوسط، حيث تستشعر تركيا صعوبة في اختراق هذه الحلقة بمفردها، وترى أن تطبيع العلاقات مع مصر يمكن أن يؤدي إلى تفكيك أضلاع مثلث يعد منفصا قويا لها في المنطقة.

ويضيف المراقبون أن القاهرة منتبهة إلى هذه المسألة جيدا، ومن الصعوبة أن تقبل بتطور علاقاتها مع أنقرة على حساب نيقوسيا أو أثينا اللتين وفرتا لمصر قناة سياسية موثوقة لديها في الاتحاد الأوروبي، وهذا لا يعني عدم التلويح بهما في مواجهة تركيا كأدوات ردع يمكن استثمارها سياسيا عند اللزوم.

وقد عقد الرئيسان المصري والقبرصي قمتهما في إطار أعمال اللجنة العليا المشتركة، تناولت العلاقات الثنائية في مجالات الدفاع والتعاون العسكري والأمن والطاقة والتجارة والاستثمار والنقل البحري والزراعة والتعليم والبيئة والشباب.

وبحثت القمة المستجدات على الساحة السياسية في ظل التحديات المشتركة التي تواجه البلدين حاليا وتستوجب تكثيف التنسيق والتشاور بينهما على جميع المستويات لترسيخ الأمن والاستقرار.

وقال الباحث المصري في الشؤون الإقليمية كرم سعيد إن اجتماعات اللجنة المشتركة يمكن فهمها في سياق مجموعة من التطورات الإيجابية حدثت بين البلدين، مع تعدد أطر التعاون والتنسيق المثمرين على أصعدة مختلفة.

وأكد لـ"العرب" أن انعقاد القمة قبيل جولة المحادثات الاستكشافية الثانية بين مصر وتركيا لا يعني التخلي عن قبرص أو التفريط في التحالف معها، وأن القاهرة عازمة على المضي قدما نحو تعزيز العلاقات الاستراتيجية في الفناء الخلفي لتركيا التي يحتاج التطبيع معها إلى حسن نوايا كبير لأن القضايا الخلافية شائكة وممتدة ومتباينة.

وأشار إلى أهمية الفصل بين المسارين، وحرث مصر على تطوير علاقاتها مع دول مختلفة بالتوازي، وهو ما يفهم في سياق تعدد المصالح الإقليمية وإمكانية تجنب الصدام بين دول المنطقة.

السوريون يشكلون غالبية الأجانب المتطرفين في ألمانيا

برلين – يشكل السوريون غالبية المتطرفين الأجانب المتواجدين في ألمانيا بحسب بيانات نشرتها الحكومة الألمانية ردا على طلب إحاطة دفع به النائب البرلماني عن حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني الشعبوي مارتين هنيس وكتلته البرلمانية.

ويُعد الألمان في طليعة المتطرفين، بينما يتبوأ السوريون المرتبة الأولى بين الأجانب المتطرفين ويليهم العراقيون.

وبحسب الرد، فإن الشرطة رصدت حتى الأول من يوليو الماضي في مجال "الأيديولوجيا الدينية" 330 شخصا من الخطيرين أمنيا داخل ألمانيا، من بينهم 186 فردا يحملون الجنسية الألمانية حصرا أو يحملون معها جنسية أخرى.

ويبلغ عدد السوريين 61 فردا من بين 144 إسلاميا أجنبيا مصنفين على أنهم خطيرون أمنيا، يليهم العراقيون (17 فردا)، ثم مواطنون روس (13 فردا)، وإسلاميون متطرفون من تركيا (11 فردا). ولم يتم التوصل إلى جنسية ثمانية آخرين، وهناك اثنان بلا جنسية.

ويلعب عدد الجاليات الوافدة إلى ألمانيا كما غيرها من الدول الغربية دورا في نسب المتطرفين، لكنه ليس السبب الوحيد في تفسير الظاهرة. فبحسب السجل المركزي للأجانب كان هناك نحو 1.46 مليون تركي، وحوالي 818 ألف سوري وحوالي 272 ألف أفغاني يعيشون في ألمانيا حتى نهاية عام 2020.

والأشخاص الخطيرون أمنيا بحسب منظور الشرطة هم أولئك الذين لا تستبعد السلطات ارتكابهم أعمال عنف خطيرة ذات دوافع سياسية تصل إلى الهجمات الإرهابية.

وبالإضافة إلى ذلك، تراقب الشرطة أيضا "الأشخاص ذوي الصلة"، وتضم هذه المجموعة أي شخص يتفاعل داخل الأوساط الإسلامية المتطرفة كـ"قائد" أو "فاعل" أو لوجستي أو داعم. علاوة على أنه يجب أن يكون هناك "دليل موضوعي يسمح بالتنبؤ بأنهم قد يرتكبون جرائم جسيمة ذات دوافع سياسية". وتشمل هذه المجموعة أيضا الأشخاص الذين هم على اتصال بشخص خطير أمنيا أو مشتبه به.

وحتى لو كانت أساليب حياتهم مختلفة فالسوريون الخطيرون أمنيا المرصودون من قبل الشرطة لم يتطرفوا بوجه عام في الخارج، بل بعد وصولهم إلى ألمانيا. وتلعب الأحلام والطموحات الحياتية، التي في الغالب تحطمت على صخرة الواقع فضلا عن العزلة والفشل في الاندماج، دورا في تطرفهم. ومن الأمثلة النمطية على ذلك الشاب السوري الذي هاجم زوجين مثليين في دريسدن في أكتوبر 2020 وقتل أحدهما بسكين.

ووفقا للسلطات، فقد بحث هذا الشاب عن الأوساط الإسلامية في ألمانيا وتواصل معها. وهناك أيضا أيمن أ. الذي تم القبض عليه في مدينة شفيرين في عام 2017 وحُكم عليه لاحقا بالسجن لمدة ستة أعوام ونصف بتهمة التخطيط لهجوم إرهابي.

وإلى جانب سوريا والعراق، كانت أفغانستان منذ سنوات واحدة من بلدان المنشأ الرئيسية لطالبي اللجوء في ألمانيا. ومع ذلك كان هناك أفغاني واحد فقط مسجل في قائمة الإسلاميين الخطيرين أمنيا في يوليو الماضي إلى جانب سبعة أفغان مصنفين على أنهم "أشخاص ذوي صلة".

وقد يرجع انخفاض عدد الأفغان بين الإسلاميين الخطيرين أمنيا في ألمانيا إلى ترحيل بعض من هؤلاء المصنفين إلى بلدهم في السنوات الأخيرة. وبالنسبة إلى العديد من اللاجئين الأفغان، كان الخوف من حركة طالبان الإسلامية ولا يزال سببا لقرارهم طلب الحماية في ألمانيا. لذلك فإن تعاطف الأفغان مع أيديولوجيا السلفيين الذين لديهم ميول للعنف ليس كبيرا في ألمانيا.

ومع ذلك لا يمكن استخلاص تقييم مُحكم من الدافع وراء اللجوء أو خلفية أسرة اللاجئ. فعلى سبيل المثال، كان من بين الأشخاص الذين فروا من ألمانيا للانضمام إلى تنظيم داعش في سوريا شاب وشقيقته، وكان والداهما قد فرا من حكم طالبان في أفغانستان عام 1997.

61

متطرفا سوريا من مجموع 144 إسلاميا أجنبيا مصنفين على أنهم خطرون في ألمانيا

وكانت ألمانيا تطبق حظرا عاما على الترحيل إلى سوريا منذ عام 2012، وانتهت صلاحيته في مطلع هذا العام بإيعاز من وزراء داخلية الولايات المنتمين للتحالف المسيحي. وبناء على الإجراءات الجديدة، يُسمح للسلطات بالتحقق من إمكانية الترحيل في كل حالة على حدة. ومنذ ذلك الحين لم يتم ترحيل أحد إلى سوريا.

ففي المقام الأول، لا يُسمح في ألمانيا بالترحيل إلى الدول التي قد يتعرض فيها المرحلون لخطر التعذيب أو الموت. ثانيا، في حالة سوريا لا توجد رحلات جوية مباشرة أو علاقات دبلوماسية.

وأصبح الوضع مشابها الآن في أفغانستان منذ وصول طالبان إلى السلطة في كابول. وفي الربع الثاني من هذا العام، أخرجت السلطات الألمانية أفغانيا مصنفا على أنه خطير أمنيا من البلاد، ونقلته إلى بلجيكا المسؤولة عن إجراءات اللجوء الخاصة به.

وبحسب بيانات الحكومة الألمانية، فإن 96 فردا من أصل 330 إسلاميا مصنفين خطيرين أمنيا في ألمانيا كانوا رهن الاعتقال، وفقا للوضع في مطلع يوليو الماضي. وكان أكثر من نصفهم بقليل من الأجانب. وهناك 25 شخصا من المعتقلين يحملون الجنسية الألمانية حصرا، بينما يحمل 20 آخرون جنسية أخرى إلى جانب الألمانية.

زعيم المقاومة الأفغانية يتعهد بمواصلة القتال ضد طالبان

وادي بانشير (أفغانستان) – تعهد زعيم المقاومة في أفغانستان أحمد مسعود بمواصلة القتال ضد حركة طالبان التي تحاول السيطرة على وادي بانشير الإقليم الأخير الصامد ضدها بعد سيطرتها على الحكم في البلاد.

مقاومة شرسة لطالبان

وكتب مسعود في صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك "لن نتخلى أبدا عن القتال من أجل الله والحرية والعدالة".

واعتبر أن طالبان "اختارت طريق الحرب".

ويبدو أن تصريحات مسعود جاءت ردا على تقارير غير مؤكدة مفادها أن وادي بانشير وهو الإقليم الوحيد الذي لا تسيطر عليه طالبان، قد تمت السيطرة عليه وأن زعماء المقاومة فروا من البلاد.

وفي أعقاب تلك الشائعات، أطلق مقاتلو حركة طالبان الرصاص في مراسم احتفالية في مختلف أنحاء العاصمة كابول والعديد من الأقاليم الأفغانية، طبقا لما ذكره سكان في كابول وصحافيون محليون الليلة الماضية.

ودعا المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد مقاتلي الحركة إلى عدم إهدار الذخيرة، محذرا من أن إطلاق أعيرة نارية ربما يضر بالمدنيين.

وقالت منظمة "الطوارئ" غير الحكومية التي تدير مستشفى في كابول السبت إنه منذ مساء الجمعة استقبل المستشفى عشرة مصابين بطلقات نارية كما استقبل شخصين توفيا لدى وصولهما.

ودفعت شائعات سقوط إقليم بانشير النائب الأول السابق لرئيس البلاد أمرالله صالح، الذي يقول إنه يقيم حاليا في إقليم بانشير مسقط رأسه، إلى الحديث حول تلك الشائعات.

وفي مقطع فيديو نشرته قناة "طلوع نيوز" التلفزيونية الأفغانية، قال أمر الله صالح إن المقاومة ضد طالبان ستستمر.

وعلى مدى خمسة أيام تقريبا دار اقتتال عنيف بين مقاتلي حركة طالبان و"جبهة المقاومة الوطنية" حول وادي بانشير. وفشلت محادثات استمرت لفترة قصيرة في الوصول إلى حل سلمي.

وعرضت طالبان على مسعود منصبا داخل الحكومة لكنه رفض، طبقا لما ذكره فهيم داشتي أحد المتحدثين باسم حركة المقاومة.

وتطالب حركة المقاومة بمشاركة سياسية عادلة لجميع الجماعات العرقية، بالإضافة إلى حماية حقوق المرأة وحرية التعبير والانتخابات.

ومنذ عودتها إلى الحكم تسعى طالبان لإظهار صورة أكثر اعتدالا وانفتاحاً.

ووعدت بتشكيل حكومة "جامعة" وأقامت علاقات في الأسابيع الأخيرة مع شخصيات أفغانية كانت معارضة لها، على غرار الرئيس السابق حامد كرزاي ونائب الرئيس السابق عبدالله عبدالله.

أحمد مسعود

طالبان اختارت طريق الحرب في وادي بانشير

لكن لم تتسرب أي معلومة حتى الآن عن نواياها الحقيقة ولا عن المكانة التي تعتزم منحها لممثلي المعارضة والأقليات. وستمثل تشكيلة حكومتها اختباراً لنيّتها الحقيقية بالتغيير.

وكرّرت دول عدة قولها إنه سيُحكم على النظام الجديد بناء على أفعاله. وأعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن أمله في أن تتصرف طالبان بشكل "متحضّر"، كما أن بكين دعتها إلى "قطع" روابطها مع الجماعات الإرهابية.

وبدوره أعرب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الذي سيزور قطر من الاثنين إلى الأربعاء عن أمله في أن تكون الحكومة التي ستشكلها طالبان "فعلاً جامعة"، وأن تضمّ شخصيات من خارج الحركة تكون "ممثلة للمجتمعات والمصالح المشتركة في أفغانستان".

وشوهد رئيس الاستخبارات العسكرية الباكستانية فايز حميد السبت في كابول، حيث يُتوقع أن يلتقي مسؤولين كباراً من طالبان التي تقيم معها باكستان روابط وثيقة.

ويُنتظر أيضاً رؤية كيف ستتصرف طالبان حيال مسألة حقوق المرأة إذ أن المجتمع الدولي لا يزال يتذكر الوحشية التي تعاملت بها الحركة مع النساء أثناء فترة حكمها السابقة (196 – 2001). وأكد القادة الجدد لأفغانستان أن هذه الحقوق ستكون محترمة.

لكن هؤلاء لمحوا في الوقت نفسه إلى أن حكومتهم المقبلة قد لا تضمّ أية وزيرة، إذ أن النساء يمكن أن يتسلمن وظائف بمستويات أقلّ.